

وهو الواجب على كل من دخل من خطه الى لوجهه بالاطلاق...  
ان يحلف بالطلاق والعنف وجور لغيره هذا وهو موقوف على  
شراي القاضي لا يجوز ان يقول لغيره ان لا يفعل كذا فان وفي  
بالشرط ولو في غيبته يكون كسرة وكفره وينبغي ان يحث نفسه  
لان التعظيم له بحسب آية الله تعالى **فصل في النذر** ولو قال  
لغيره صوم او صكوة او حجة او غيرها مما موطأ عن ان فعلت كذا  
فمفعول ظاهره ان لا يلزمه الوفاء بما سمي ولا يخرج عن الهدية  
بالكفارة وقال الشافعي رحمه الله وهو محتمل من التكفير الوفاء  
به وهو قول اخيه حنيفة رحمه الله قبل هذا اذا كان شرطه لا يريد  
كونه بخوان يقول ان كليت فله ان يفعل كذا وان كان شرطه ان  
يكون قال ان ينبغي الله مرضي ونحوه يلزمه الوفاء بما سمي  
ولو قال ان يحجرت من هذا الهبة فعلى ان تصدق بعشرة دراهم  
خبراً فتصدق بعين الخبر او بمن الخبر يجوز جعل قال ان فعلت  
كذا فاليف درهم من مالي صدقة وليس عنده الا مائة ليريد  
التصدق الا بما كلفه مكره او عن محمد بن عبد الله وان لم يكن  
عنده شئ فلا شئ عليه لكن اوجب على نفسه الفحجة يلزمه  
بقدر ما عايش رجل نذر ان يتصدق على فقرا مائة يجوز ان  
يتصدق على فقرا غير مائة وكذا لو نذر بصوم او صلوة بمائة يجوز  
ادائه غيرها **فصل في الكفارة** اذا اعطى ثوباً خفيفاً  
عن كفارة اليمين قالوا ينظر ان كان بحال يمكن الانتفاع به باكثر

مدة

مدة الجيد يجوز والا فلا وان اعطى اسرويل للرجال فيه خلاف  
البضا وان اعطاه للمرأة لا يجوز بالاتفاق ولو اعطى الاثام فيه  
خلاف ايضا ولو اعطى عبداً مريضاً يرحم منه ويخاف عليه يجوز  
محل حنث وهو موصى به المسلم لا يجوز الصوم وان حنث وهو موصى  
بما اعسر جزاءه الصوم ويعتبر حاله عند الاداء وان اعطى خمسة  
مساكين طعاماً او خمسة مساكين وان كان الطعام طعام  
فذلك يجوز ويكون الاغني بدله عن الرخص وان كان طعام  
ياحة ان كان الطعام رخص يجوز وان كان اغني لا يجوز  
لان التملك في الكسوة بشرط وليس في اياحة الطعام تملك  
واما طعام الاياحة فهو كلتان مستعتان عبداً وعتقاً  
واما طعام التملك فهو ان يعطي عشرة مساكين كل مسكين  
نصف صاع من بركا في صدقة الفطر وله درهم من عدد المساكين  
ومع ذلك الطعام فان عداهم وعيشنا هم حجاز والعقب  
الاشياء دون مقدار رجل مات وعلمه كفارة يمين سقطت  
**فصل في رجل حلف ان لا يدخل هذه الدار مادام فلان**  
فهل يخرج فلان باهله ثم عاد ودخل الخائف لا يحنث رجل  
حلف لا يأكل من هذا الطعام مادام في ملك فلان فباع  
فلان بعضه ثم اكل الخائف ما بقى لا يحنث لان شرط الحنث  
الكل حال بقاء الكلف فلان فلم يوجد ولم يحلف لا يمين

ونذرت اليمين عن مائة اطعام عشرة مساكين اذا عداهم في يوم  
وعشاهم في يوم كان اولى بيمين يقول لا يجوز الا ان يكون في يوم واحد قال  
العللي واحسنه في الامام

مدة الجيد يجوز والا فلا وان اعطى اسرويل للرجال فيه خلاف  
البضا وان اعطاه للمرأة لا يجوز بالاتفاق ولو اعطى الاثام فيه  
خلاف ايضا ولو اعطى عبداً مريضاً يرحم منه ويخاف عليه يجوز  
محل حنث وهو موصى به المسلم لا يجوز الصوم وان حنث وهو موصى  
بما اعسر جزاءه الصوم ويعتبر حاله عند الاداء وان اعطى خمسة  
مساكين طعاماً او خمسة مساكين وان كان الطعام طعام  
فذلك يجوز ويكون الاغني بدله عن الرخص وان كان طعام  
ياحة ان كان الطعام رخص يجوز وان كان اغني لا يجوز  
لان التملك في الكسوة بشرط وليس في اياحة الطعام تملك  
واما طعام الاياحة فهو كلتان مستعتان عبداً وعتقاً  
واما طعام التملك فهو ان يعطي عشرة مساكين كل مسكين  
نصف صاع من بركا في صدقة الفطر وله درهم من عدد المساكين  
ومع ذلك الطعام فان عداهم وعيشنا هم حجاز والعقب  
الاشياء دون مقدار رجل مات وعلمه كفارة يمين سقطت  
**فصل في رجل حلف ان لا يدخل هذه الدار مادام فلان**  
فهل يخرج فلان باهله ثم عاد ودخل الخائف لا يحنث رجل  
حلف لا يأكل من هذا الطعام مادام في ملك فلان فباع  
فلان بعضه ثم اكل الخائف ما بقى لا يحنث لان شرط الحنث  
الكل حال بقاء الكلف فلان فلم يوجد ولم يحلف لا يمين

ونذرت اليمين عن مائة اطعام عشرة مساكين اذا عداهم في يوم  
وعشاهم في يوم كان اولى بيمين يقول لا يجوز الا ان يكون في يوم واحد قال  
العللي واحسنه في الامام